

Distr.
GENERAL

S/1996/507
1 July 1996

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة فيأبخازيا، جورجياأولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ١٠٣٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا لفترة إضافية تنتهي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة إجراء أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وبينما طلب إلى مجلس الأمن أن أبقيه على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك عمليات بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا. وعملا بذلك القرار، قدمت تقريرا إلى المجلس في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/284). ويقدم هذا التقرير استكمالا آخر عن الحالة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وهو يتضمن توصياتي فيما يتعلق بمستقبل البعثة.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - أكد الجانبان الجورجي والأبخازي من جديد رغبتهما في التوصل إلى حل سياسي وعزمهما على مواصلة عملية التفاوض. ويدعم الجانبان أيضا قيام الأمم المتحدة بدور نشط في هذا الصدد. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرت عدة اتصالات مباشرة بين ممثلي الجانبين. غير أن عملية السلم الجورجية/الأبخازية متوقفة، لأن القضية الأساسية، وهي المركز السياسي لأبخازيا في المستقبل، لا تزال دون حل (انظر (انظر S/1996/284 الفقرة ٢).

٣ - وتقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن مساعدة الجانبين على حل النزاع الجورجي/الأبخازى. وقد سُنحت لي الفرصة لمناقشة المسألة مع وزير خارجية جورجيا السيد إيراكلي ميناغاراشيفيلي، في نيويورك في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وظل مبعوثي الخاص، السفير إدوارد بروذر ونائبه المقيم، السيد ليفيني بوتا، على اتصال وثيق برئيس جمهورية جورجيا، السيد إدوارد شينارددناذره، وبالزعيم الأبخازى، السيد فلاديسلاف أردزينبا، وبممثليهما في موسكو وبشخصيات سياسية أخرى على الجانبين.



٤ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الاتحاد الروسي، بصفته الجهة الميسرة، أخذ زمام المبادرة في الجهود المبذولة لإقناع الطرفين بقبول مشروع البروتوكول المشار إليه في الفقرة ٤٠ من تقريري المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/5)، ومن ثم وضع مبادئ أساسية يمكن استناداً إليها إبرام اتفاق أكثر تفصيلاً. وفي أثناء زيارتي لموسكو في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦، قابلت الرئيس بوريسي يلتسين ووزير الخارجية يفغيني بريماكوف اللذين ناقشت معهما ما يبذله من جهود في هذا الصدد. كذلك التقى مبعوثي الخاص ونائبه، بصورة منتظمة، بمثلي الاتحاد الروسي بشأن كيفية التقريب بين الجانبيين للتوصل إلى حلول وسط. ولسوء الحظ، لم يتيسر بعد إقناع الجانبين بقبول مشروع البروتوكول الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

٥ - كذلك ظل مبعوثي الخاص ونائبه يجريان بصورة منتظمة اتصالات بكبار ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - وفي خلال شهر أيار/مايو، اجتمع سفراء مجموعة "أصدقاء جورجيا" في تبليسي، وتشمل الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، مع الرئيس شيفاردنازدze، واجتمعوا بعد أيام قلائل مع السيد اردزيينا، للتقدم بمبادرة سياسية. أعربوا فيها عن قلقهم بشأن جملة أمور منها عدم إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية سياسية في أبخازيا، وأكدوا إيمانهم بأن المجتمع الدولي لن يستطيع مساعدة الطرفين على حل خلافاتهما إلا إذا كان الطرفان نفسها راغبين في ذلك. وأشاروا أيضاً إلى أن عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم في أبخازيا بسلام وباحترام، مع توفر ضمانات كافية لسلامة جميع الأفراد، بمن فيهم المنتسبون إلى أقليات عرقية، يجب أن تحظى بالأهمية الأولى من الناحية الإنسانية.

٧ - وقد رد الرئيس شيفاردنازدze على هذه المبادرة السياسية بأن أشار إلى أن حكومة جورجيا مهتمة بتضييد جميع القرارات والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن. وأعرب الرئيس عن استعداده لإقامة اتصالات مع القيادة الأبخازية بغية السعي من أجل تخفيض مستوى الإجرام والعنف في منطقة غالى، الأمر الذي سييسر عودة اللاجئين والمشردين. وقال إن من المهم أن يتقدم "أصدقاء جورجيا" بهذه المبادرة السياسية في حضور نائب المبعوث الخاص. وأعرب السيد اردزيينا عن عدم رضاه لقرارات مجلس الأمن التي لا تستند في رأيه إلى التقارير الواقعية للأمين العام. وأكد أن الأبخاز لم يرتكبوا أي عملية "تطهير عرقي". وشدد على استحالة القيام بعملية واسعة النطاق لإعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم، حتى ولو سمح هو بذلك، لأن السكان المحليين لن يقبلوهم. فالزمن وحده كفيل بإتمام الجروح وتغيير المواقف. كذلك تتطلب هذه العودة إحراز تقدم كبير نحو تحقيق تسوية سياسية للنزاع الجورجي/الأبخazi. وأكد على أن أبخازيا لن تقيم علاقات مع جورجيا إلا في شكل "اتحاد فيدرالي"...

٨ - وقد طرأ عدد من التطورات الهامة الأخرى في المنطقة تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية السلم الجورجي/الأبخازية.

٩ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اتخذ البرلمان الجورجي قراراً معنوناً "التدابير الازمة لتسوية النزاع في أبخازيا"، قرر فيه جملة أمور منها إصدار تعليمات إلى وزير خارجية جورجيا بالتأكيد على أن المجلس الأعلى ومجلس وزراء جمهورية أبخازيا المتمتعة بالحكم الذاتي في تبليسي هما الجهازين الشرعيين الوحدين اللذين يتمتعان بسلطة الدولة والإدارة ويعبران عن مصالح شعب أبخازيا. وأوصى القرار بجملة أمور منها أن تمنع أبخازيا حكماً ذاتياً واسع النطاق في إطار دولة جورجية موحدة، يكون لها فيه دستورها الخاص وبرلمانها الخاص وهيئاتها التنفيذية والقضائية العليا الخاصة، ونشيدها الوطني الخاص، وعلمتها الخاص، وشعارها الخاص، وغير ذلك من مزايا الدولة، وأن تكون لها ولاليتها الخاصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية والضرافية.

١٠ - وقد وصف الزعيم الأبخازي، السيد أردزيبا، هذا القرار بأنه محاولة لإجهاض عملية السلم، إذ أنه يتناقض في رأيه وجوب الاتفاقيات التي وقعت من قبل في إطار تلك العملية.

١١ - وقد اجتمع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في موسكو في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ واتخذ قراراً بشأن وجود قوات جماعية لحفظ السلام في منطقة النزاع في أبخازيا بجورجيا (انظر S/1996/C.71 المرفق الأول) قرر بموجبه جملة أمور منها دعوة طرفى النزاع إلى التعجيل بعملية المفاوضات لكتلة التوصل إلى تسوية سياسية حيث يقوم الاتحاد الروسي بدور الوسيط.

١٢ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، وقّع ممثلو الجانب الجورجي وجاذب جنوب أوسيتيا، فضلاً عن ممثلي الاتحاد الروسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلي جمهورية شمال أوسيتيا - الانيا، كوسبيطين، على "مذكرة بشأن إحلال الأمان وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بين أطراف النزاع الجورجي/الأوسيتى". والمذكورة في جوهرها تضع تدابير هامة لبناء الثقة من قبيل الإسراع بعودة اللاجئين والمشريدين، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح وعقد اجتماعات ثنائية بشأن عدد من المسائل.

١٣ - وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اجتمع رؤساء أرمينيا وأذربيجان وجورجيا والاتحاد الروسي في كيسلوفودسك، بالاتحاد الروسي، قراراً معنوناً "الوفاق بين القوميات والسلام والتعاون الاقتصادي والثقافي في منطقة القوقاز" (انظر 25/425-S/1996/A.51/162) الذي أعلن بموجبه الموقعون على جملة أمور منها عزمهم الأكيد على تعزيز السلم والاستقرار الدائمين في منطقة القوقاز. كذلك اشترك في اجتماع كيسلوفودسك زعماء الجمهوريات القوقازية الشمالية والاتحاد الروسي.

ثالثاً - الحالة الإنسانية

١٤ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وللجنة الصليب الأحمر الدولية تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية المتعددة القطاعات في جميع أنحاء أبخازيا، ونفذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) برامج للتطعيم والتحصين، وواصل برنامج الأغذية العالمي التصدي للحالة الغذائية في المنطقة.

١٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، بدأ نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، ويشمل الفترة حزيران/يونيه ١٩٩٦ لغاية أيار/مايو ١٩٩٧. ويسعى النداء الذي يتطرق للاحتياجات الماسة للمشردين داخلياً علاوة على الفئات المستضعفة الأخرى في المجتمع، إلى الحصول على مبلغ ٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل جورجيا.

ألف - حالة اللاجئين والمشردين

١٦ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع منظمات غير حكومية، ثلاثة مشاريع رئيسية في منطقة غالى لدعم عملية إدماج الأشخاص الذين عادوا إلى أماكن سكنهم. ويشمل المشروع الأول إصلاح ٢٣ مدرسة في المنطقة الأمنية، بما في ذلك إمدادها بالأثاث المدرسي. ويقدم المشروع الثاني الدعم لمستشفي غالى بتزويده بمعدات طبية. والهدف من المشروع الثالث هو زيادة محصول الذرة عن طريق توزيع البذور والأسمدة وزيت الديزل.

باء - حقوق الإنسان

١٧ - كما أبلغت المجلس في تقريري السابق، وافقت الأطراف المهممة على برنامج يهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا (انظر الوثيقة S/1996/264، المرفق الأول). وسيتولى تنفيذ هذا المشروع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الوقت الحاضر، تجري مشاورات بين المفوض السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج وإنشاء مكتب في سوخومي. ويزمع المفوض السامي تعيين موظف أو موظفين من موظفي الأمم المتحدة من ذوي الخبرة في هذا المكتب الذي سيكون موقعه في أماكن عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، في سوخومي. وستتوفر البعثة أيضاً الدعم اللازم في مجال النقل والإمداد. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد لتعيين موظف لحقوق الإنسان في هذا المكتب، ولدفع حصة تتناسبية من تكاليف البرنامج.

١٨ - وعلى الرغم مما بذله المفوض السامي من جهود خلال الأشهر القليلة الماضية، ثبت عدم إمكانية جمع الأموال اللازمة عن طريق التبرع. وبالنظر إلى ما يعلقه مجلس الأمن من أهمية، في إطار ولايةبعثة، على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أبخازيا، على سبيل المثال، في الفقرتين ٧ و ١٠ من القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦)، فإني أنوي، رهنا بموافقة الهيئات التشريعية المختصة، أن أدرج التكاليف الطافية لبرنامج حقوق الإنسان هذا في ميزانية البعثة. وعلى هذا الأساس، سيكون مكتب حقوق الإنسان مسؤولاً أمام المفوض السامي لحقوق الإنسان من خلال رئيس البعثة.

رابعا - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة عملها في أجزاء من المناطق الأمنية والمناطق المحدودة السلاح وفي وادي كودوري (انظر الخارطة المرفقة). وقد ظلت البعثة غير قادرة على العمل في

تلك المنطقة بسبب التهديد المتواصل الذي يمثله زرع الألغام على الطرق بلا تمييز على الجانب الشمالي لنهر إنغوري. (انظر الفقرات ٣٥ - ٤٠ أدناه). ونتيجة لذلك، كان لزاماً تغيير انتشار البعثة ومنهومها للعمليات بصورة مؤقتة. وقد تم إغلاق ثلث من قواعد الأفرقة في قطاع غالى - في أوتوبايا، إنغوري غيس وزيمو - برغيفي - والقاعدة الموجودة في مدينة غالى هي وحدها التي بقيت مفتوحة. ويقوم مراقبو البعثة في هذا الوقت بدوريات في مدينة غالى وعلى الطريق الرئيسي (المعروف بـ M-27) عابرين القطاع. ونقل بعض المراقبين إلى قطاعات أخرى ضمن منطقة مسؤولية البعثة. ومن حيث التواجد الأخرى يظل انتشار البعثة بالشكل الذي وصفته في تقريري المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/284).

٢٠ - وتواصل البعثة عملها بقوامها الكامل المأذون به وهو ١٣٦ مراقباً عسكرياً قادمين من ٢٣ بلداً (انظر المرفق). وبسبب تأثيرات مشكلة الألغام على أنشطة البعثة، وإلى حين وصول المعدات الهندسية والموظفين للتصدي لمشكلة خطر الألغام (انظر الفقرة ٣٨ أدناه)، فسوف يتاخر قليلاً التناوب العادي للمراقبين في الأشهر القادمة.

٢١ - وقد أحدث انسحاب قواعد الأفرقة من قطاع غالى عدداً من الانعكاسات. كان أكثرها أهمية أن انقطع عن البعثة مصدر معلومات أكيدة، وأصبحت غير قادرة على التتحقق من معظم الحوادث التي تقع في ذلك القطاع. ويعتمد مقر قطاع غالى على قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وميليشيات أبخازيا والإدارة المدنية في حصوله على المعلومات عن الوضع في غالى. وإذا تحفظ البعثة بعلاقات جيدة مع هذه المجموعات، فإن المعلومات التي تتلقاها إما لا تصل دائمًا في الوقت المناسب، أو أنها غير أكيدة تماماً. وينبغي أن يذكر أيضاً أن هناك شعوراً بعدم الأمان قد ظهر بين سكان القرى المجاورة في أعقاب انسحاب قواعد أفرقة غالى. ومن ناحية ثانية، فإن نقل المراقبين من قطاع غالى إلى قطاع زغديدي يمكن البعثة من تغطية نقاط عبور إضافية غير رسمية على نهر إنغوري والحصول على معلومات من السكان المحليين عن الوضع على الجانب الغربي من النهر.

٢٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل أعادت البعثة افتتاح قاعدة الفريق في أدجارا في وادي كودوري، التي كانت قد أغلقت خلال أشهر الشتاء. ومنذ ذلك الحين، يستقبل السكان المحليون الدوريات استقبالاً حسناً. وبسبب الوقت المطلوب للوصول إلى الوادي فإن الدوريات تعمل لفترات تتراوح من يومين إلى أربعة أيام لكل دورية.

٢٣ - ولقد أفضت الاجتماعات الأسبوعية المقرونة التي يرأسها كبير المراقبين العسكريين للبعثة، بين رئيس شرطة زغديدي ورئيس ميليشيات غالى (انظر ٢٩ S/1996/284، الفقرة) إلى ازدياد الرغبة لدى الجاكيين للاشتراك معاً في محاربة الإجرام. وبالمثل فقد أدت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية ويرأسها رئيس قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بين كبير المراقبين العسكريين ورؤساء إدارات زغديدي وغالى (المراجع نفسه، الفقرة ٣٠) إلى بناء الثقة والدخول في مناقشات حول المسائل المشتركة المتعلقة بأمن وتبادل الأسرى، إلى جانب المسائل الإنسانية.

٤٤ - وتوacial البعثة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وتسهل الاجتماعات المنتظمة مع هذه المنظمات تبادل المعلومات بالنسبة للحالة الأمنية في منطقة العملية وأنشطة البعثة. وعلاوة على ذلك، توacial البعثة تزويد المنظمات ذات الصلة بمعلومات عن حالات تحتاج إلى مساعدة هذه المنظمات، كما تقدم لها الدعم حسب الضرورة. وتواصل الأفرقة الطبية للبعثة تقديم خدماتها للسكان المحليين في جميع أنحاء البعثة، بما في ذلك مدينة غالى.

٤٥ - وقد تم الآن تشغيل الطائرة التي وفرتها حكومة سويسرا (انظر ٢٧ S/1996/284 الفقرة) وتستخدم لنقل المراقبين، والموظفين المدنيين وللشحن من منطقة البعثة وإليها.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحات عامة

٤٦ - ظلت الحالة غير مستقرة في قطاع غالى وهادئة عموما في قطاع زغديدي. ففي الأولى لا تزال البعثة تفيد بوجود حالة من الفوضى، بما في ذلك أعمال القتل، والسرقة، المسلحة، والنهب، والابتزاز والتروع، وهي بوضوح لا تساعد على عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ولا يوجد لميليشيات الأبخاز سيطرة على هذا الإقليم. كما إن غياب السلطة وانعدام وجود الشرطة الفعال يمكن أن الجماعات الإجرامية المختلفة من أن تعمل بدرجة كبيرة من الحصانة. ويذكر أن هذا الفقدان العام للأمن أفضى إلى إنشاء "مجموعات الدفاع عن النفس" بصورة غير رسمية في بعض القرى. ولما كانت البعثة غير قادرة في الوقت الراهن على القيام بدوريات في قطاع غالى، فإنه لا توجد لديها معرفة مفصلة بهذه الجماعات، إلا أنها تبذل كل جهد للحصول على معلومات إضافية.

٤٧ - ولم يقع أي مراقب عسكري من مراقبى البعثة ضحية لأعمال عنف إجرامية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. غير أن ذلك يرجع، في تقدير رئيس المراقبين العسكريين، إلى انخفاض مستوى أعمال الدورية في قطاع غالى أكثر منه إلى التحسن العام في الأمن.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٤٨ - لا تزال المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح على جانبى نهر إنفورى تتعرض لمجموعتين مختلفتين من المشاكل. ففي قطاع غالى، لا تزال جرائم أعمال العنف المشكلة الرئيسية التي تستدعي الاهتمام؛ بينما تمثل المشكلة الرئيسية في قطاع زغديدي في استمرار محن الأشخاص المشردين داخليا في المخيمات الستة الرئيسية وفي القرى المحلية. وبينما يعبر عدة مئات من السكان المشردين داخليا نهر

إنوري خلال النهار لفلاحة حقولهم أو للحفاظ على بيوتهم على الضفة الأخرى من النهر، فإنهم بشكل عام يعودون إلى الجانب الجورجي في الليل حيث يتوفّر الأمان نسبياً.

٢٩ - ويذكر أعضاء المجلس أنه وقت تقديم تقريري الأخير كانت البعثة تشارك في مفاوضات متعدّرة لتبادل الأسرة (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٢). وفي ٨ نيسان/أبريل، بادل الجانب الأبخازي ٢٨ أسيراً و٤ جندياً بين كان يحتجزهما الجانب الجورجي. وفي تبادل الأسرى الثاني في ٢٦ نيسان/أبريل تم تبادل ٥ من صيادي السمك من جورجيا كانوا قد اعتقلوا بعد أن ضلوا طريقهم إلى "المياه الإقليمية" الأبخازية مقابل ٥ مدنيين كانوا قد احتجزوا كإجراء انتقامي.

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الجانبان بانتهاك اتفاق موسكو المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. فقد ارتكب الجانب الأبخازي ٥ انتهاكات، بينما ارتكب الجانب الجورجي ٤٢ انتهاكاً للاتفاق. وكانت غالبية انتهاكات الجانب الجورجي قد ارتكبها جنود غير مسلحين بعد ساعات العمل الرسمية، عندما دخلوا المنطقة الأمنية لأغراض خاصة. وقد قدمت احتجاجات فورية ضد هذه الانتهاكات جميعاً باستثناء حالتين.

٣١ - وفي ٣٠ أيار/مايو، قام أفراد مجاهلون بتحصّب كمين في المنطقة الأمنية في قطاع غالى لمركبة أبخازية كانت تقل شخصين مدنيين وأثنين آخرين من الميليشيات، حيث لقي ركابها الأربع مصرعهم. وقد عثرت على المركبة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي أعقاب ذلك الحادث أصدرت السلطات الأبخازية بياناً صحافياً يُندد به بوصفه نتاج "نشاط إرهابي قامت به عصابات أرسلتها جورجيا، ومدفأها تعطيل المفاوضات، وزعزعة الوضع وكفالة نقل مهام الشرطة إلى عملية حفظ السلام".

٣٢ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أحضر ٢٥ من الميليشيات الأبخاز المدربين تدريباً خاصاً إلى قطاع غالى للقيام بعملية تهدف إلى التصدي للزيادة في مستوى أنشطة المتمردين في المنطقة. وفي تقدير البعثة أن العملية تمت بشكل منظم ومكروه. وقد راقبت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة الحالة عن كثب وزوّدت البعثة بمعلومات منتظمة.

جيم - وادي كودوري

٣٣ - تتسم الحالة في وادي كودوري بأنها غير مستقرة، وهناك أعمال عنف متقطعة. وقد تم إعادة افتتاح قاعدة فريق أدجارا بسهولة، ومنذ ذلك الحين سمح لدوريات البعثة بحرية دخول الطرف الشرقي من الوادي.

٣٤ - وبسبب استمرار النزاع في الوادي، أخذ السكان المحليون الأمور على عاتقهم وقاموا بدوريات الشرطة في المنطقة. وتم إنشاء مجلس من غرفتين يضم زعماء القرية. وقد أعطى المجلس نفسه سلطة قضائية، وحسبما ذكر يستطيع المجلس الأعلى حتى أن يفرض عقوبة الإعدام.

دال - مشكلة الألغام

٢٥ - وقعت، منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن، سبع حوادث ذات صلة بالألغام، قتل في إحداها مدني محلي وجراح اثنان آخرين. ولم يؤثر أي من تلك الحوادث بصورة مباشرة على بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا. بيد أنه تم في ١٠ نيسان/أبريل، اكتشاف لغم مضاد للدبابات معزز باللغام مضادة للأفراد على طريق تستخدمه البعثة بصورة رئيسية ولا يستخدمه السكان المحليون إلا من حينآخر. وبسبب افتقار البعثة إلى القدرة على إزالة الألغام، أدى هذا الحادث إلى قيام كبير المراقبين العسكريين بالتوصية بإغلاق قواعد الأفرقة الثلاث في قطاع غالى (انظر الفقرة ١٩ أعلاه).

٢٦ - وحسبما ذكر بالفعل (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٥) لا تقوم بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا بدوريات على الطرق الرئيسية في المنطقة الأمنية إلا عندما تعلن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أن الطرق خالية من الألغام. بيد أن أنشطة القوة لإزالة الألغام تقتصر على الطرق التي تربط بين مقرها في القطاع وبين نقاط تفتيش محددة كما أن أنشطتها الخاصة بها لإزالة الألغام لا توفر على هذا النحو الأمان بدرجة كافية لمراقبى بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا لاستئناف دورياتهم هم بمستوى فعال.

٢٧ - وحسبما أوضحت في آخر تقرير لي (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٥)، ناقش رئيس البعثة مع حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية الطريقة التي يمكنهم من المساعدة في تعزيز سلامة البعثة. وبالرغم من أن الجانبيين كليهما أعربا عن القلق إزاء أمن المراقبين، من الواضح، للأسباب التي ذكرتها، أنه ليس لدى أي جانب من الجانبين القدرة على مساعدة البعثة بدرجة كبيرة وكما يعلم المجلس، عقد رئيس البعثة اجتماعات مع السلطات ذات الصلة في موسكو لاستكشاف ما إذا كان بالمستطاع الاعتماد على المساعدة المقدمة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتحسين الأمان لأفراد بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا في المنطقة التي تنشر فيها القوة. وأعربت تلك السلطات عن استعدادها لمساعدة بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا شريطة أن تتلقى من الأمم المتحدة أجراء لقاء خدماتها. ومع مراعاة الشرط القاضي بضرورة أن تكون وحدة إزالة الألغام المتعاقد معها بصورة تجارية تحت قيادة وسيطرة رئيس البعثة ونظرًا لطبيعة ولاية بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا، فقد تقرر السعي من أجل وضع ترتيبات أخرى.

٢٨ - وقام فريق من الخبراء في مجال إزالة الألغام تابع للأمانة العامة بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو لتدريب المراقبين في مجال الدراسة باللغام واستخدام معدات اكتشاف الألغام. وبناءً على توصيات الفريق وفي ضوء المناقشات التي أجراها رئيس البعثة، تقرر الآن تقديم مركبات محمية ضد الألغام وقدر من الدعم الهندسي على حد سواء للبعثة. ومن المتوقع ضم المهندسين، الذين ستكون مهمتهم اليومية إزالة الألغام من الطرق، ضمن القوة المأذون بها للبعثة وسوف يوزعون بمركباتهم الخاصة لاكتشاف الألغام ومعداتهم ذات الصلة. ولا يمكن استكمال منهج العمليات إلا بعد الانتهاء ...

مع الحكومة التي سوف تساهم بالدعم الهندسي وبمعدات اكتشاف الألغام. ومن شأن هذا الترتيب، بعد تشغيله على التحول الأولي، أن يمكن بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا من استئناف القيام بدورياتها في قطاع غالبي بنفس مستوى تشغيلها الفعال تقريباً على غرار ما كان عليه الحال فيما سبق وينبغي أن يظل هذا الترتيب نافذاً على الأجل الطويل. ولكن لا أرغب في أن أخفي على المجلس بأنه لا يزال يوجد قدر من المخاطر وذلك على الرغم من أن هذا الترتيب من شأنه أن يحسن أمن المراقبين إلى حد كبير.

٣٩ - وأظهر ممثلو فريق "أصدقاء جورجيا" في مبادرتهم السياسيتين اللتين تقدموا بهما في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى الرئيس شيفارونادزه والسيد اردزينبا (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، في تبليسي اهتمام حكومة كل منهم بظهور أوضاع الأمن في منطقة غاليا وطالبو الأطراف باتخاذ خطوات للحيلولة دون زرع الألغام.

٤٠ - وحسبما ورد في التقرير بالفعل (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، اعتمد مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ قراراً بشأن وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع في أبخازيا، جورجيا (انظر ٣٧/١٩٩٦). وقرر المجلس بمقتضى هذا القرار، وبموافقة الأطراف، على أن "وضع علامات على حقول الألغام وتنزع الألغام في إقليم أبخازيا بجورجيا، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة وبالتعاون مع السلطات المحلية" ينبغي إضافته إلى ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي المناقشات التي جرت مع السلطات ذات الصلة في موسكو، أكد رئيس البعثة على أن عبارة "مساعدة الأمم المتحدة" ينبغي أن تفهم على أنها تشير إلى المساعدة المالية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما قرر المجلس تكليف "أطراف النزاع، بأن تقوم بمساعدة قوة حفظ السلام [التابعة لرابطة الدول المستقلة] في منطقة النزاع في أبخازيا، جورجيا، باتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة أفراد [بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا] أثناء أدائهم لمهامهم". ولقد أبلغ رئيس البعثة بأن "منطقة النزاع" تتصل فقط بالمنطقة الأمنية في مجال مسؤوليات بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا وبين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة

٤١ - لا يزال التعاون بين بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة مرضياً، وبخاصة، فإن استخدام طائرة مروحية تابعة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لإجلاء الضحايا من السكان المحليين أمر عظيمفائدة، وكذلك المساعدة الطبية التي يقدمها أطباء القوة للضحايا في المستشفى العسكري في سوخومي. وتشترك البعثة والفرقة معاً في القيام بدوريات حينما يسمح الموقف على الأرض بذلك.

٤٢ - ولقد انتقد برلمان جورجيا، بقراره المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل المذكور في الفقرة ٩ أعلاه، قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بسبب فشلها حتى الآن في ضمان "العودة الآمنة وغير المشروطة للمشردين عنوة واللاجئين". وصرح بأنه إذا ظلت الولاية الحالية للقوة كما هي وتم تجاهل مقتراحات

جورجيا بولاية جديدة [انظر 5/1996/S، الفقرة ٤]، ينبغي اعتبار عملية حفظ السلام غير ذات قيمة" و"ينبغي أن تنسحب منإقليم جورجيا في غضون شهرين".

٤٣ - وتحددت الرعيم الأبخازى، السيد ارذينبا، مؤيدا لمواصلة بناء القوة في منطقة النزاع وأعرب عن رأى مقاده أن أي تغييرات في ولاية القوة أو انسحابها في نهاية الأمر لا ينبعى أن يتقرر إلا بموافقة الطرفين.

٤٤ - وفيما يتعلق بالولاية، كلف مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، في قراره المؤرخ ١٧ أيار/مايو (انظر الفقرة ١١ أعلاه) مجلس وزراء الخارجية ومجلس وزراء الدفاع التابعين لرابطة الدول المستقلة بمتابعة جهودهما معاً ومع ممثلي الطرفين، "لتحديد ولاية قوات حفظ السلام المشتركة وفقاً للقرار الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن رابطة الدول المستقلة" ومدد إقامة قوة رابطة الدول المستقلة حتى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦.

سابعا - الجوانب المالية

٤٥ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٧/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مبلغاً إجمالياً ٦٠٠ ١٧٠٨٩ دولار لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية البعثة.

٤٦ - وسوف أقدم في أقرب وقت ممكن إضافة لهذا التقرير تبين الآثار المالية المترتبة على تضمين ميزانية البعثة البرنامج المصغر لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا المشار إليه في الفقرة ١٧ أعلاه. وستبين بالإضافة أيضاً الآثار المالية للترتيبات الجاري اتخاذها لمعالجة خطر الانفجار المذكور في الفقرة ٣٨.

٤٧ - وستقتصر تكلفة استمرار عمل البعثة على المبلغ الذي رصده الجمعية العامة إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ وفقاً لما هو موصى به في الفقرة ٥٧ أدناه.

٤٨ - وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١,٧ مليون دولار، كما بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٧ مليون دولار.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٤٩ - إن التحدى الاجتماعي والاقتصادي الذي يواجه حكومة جورجيا ومجتمع المانحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية خلال هذه الفترة الانتقالية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إنما يمكن من إيجاد توازن صحي بين تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان ودعم الخطط الطويلة الأجل للإنعاش والتنمية.

٥٠ - وقد أسرف التقدم الذي أحرز مؤخرا في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي عن زيادة المساعدة التقنية والإنسانية المنحى وأدى إلى انخفاض الإغاثة الطارئة والمساعدة الإنسانية. وقد التمكنت الحكومة، إدراكا منها لتوقف بعض الدعم الإنساني، الحصول على المساعدة في إنعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإعادة تشكيلها. ووافقت مؤسسات بريطون وودز ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة على دعم البرامج التي تستهدف التنمية البشرية المستدامة، كما فعل ذلك الاتحاد الأوروبي. وتكفل الحكومة إجراء التنسيق المناسب بين أنشطة المانحين في جورجيا، فتمكن بذلك المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف من تنفيذ المساعدة على نحو متضاد.

٥١ - ويقوم المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإسداء المشورة للحكومة في السياسة العامة والمساعدة المالية من أجل بناء القدرات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

تاسعا - ملاحظات

٥٢ - لا تزال العملية السياسية متوقفة كما هو مبين أعلاه. فلا تزال القضية الأساسية في النزاع بين جورجيا وأبخازيا بدون حل، ألا وهي تحديد مركز سياسي لأبخازيا يحظى بقبول الطرفين. ومع ذلك، ما برحت مقتنعا بأن المفاوضات بين حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية لا تزال الوسيلة الوحيدة لتسوية المسألة في نهاية المطاف والعمل بذلك على حل المشاكل الإنسانية لللاجئين والمشددين. ويشترك في هذا الرأي قادة الاتحاد الروسي الذين اجتمعوا بهم أثناء زيارتي الأخيرة لموسكو.

٥٣ - ولا يزال مبعوثي الخاص ونائبه المقيم على استعداد لمواصلة جهودهما على النحو المشرح في تقريري السابق (S/1996/284، الفقرتان ٤٧ و٤٨)، وذلك بمساعدة الاتحاد الروسي ك وسيط والاشتراك الفعلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، أكرر عرضي للجتماع بقادة الطرفين إما منفردين أو مجتمعين، إن كان ذلك سيدفع عملية السلام إلى الأمام.

٥٤ - ويعتمز مبعوثي الخاص ونائبه المقيم الاجتماع بمسؤولي الاتحاد الروسي في موسكو في النصف الثاني من تموز/يوليه. وسيستعرضان في ذلك الاجتماع الحالة، ولا سيما الجهود المبذولة بقيادة روسيا فيما يتعلق بمشروع البروتوكول، وسينظران في سبل دفع عملية السلام. وسوف يكشف النائب المقيم مشاوراته مع الطرفين على أمل أن يصبح من الممكن عندئذ لمبعوثي الخاص أن يعقد محادثات معهما.

٥٥ - وخطر الألغام في قطاع "غالى" خطير لا يُستهان به وليس محصورا في منطقة محددة. وهو لا يحول فحسب دون تنفيذ البعثة لولايتها تنفيذا كاملا، بل يمكن كذلك أن تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة عندما تستأنف في النهاية عملية إعادة اللاجئين والمشددين داخليا إلى مواطنهم. وعلى الرغم من أنه يجري اتخاذ ترتيبات لتحسين الحالة الأمنية للمراقبين كي يتسمى استئناف الدوريات، فهذا لا يحول

دون زرع ألغام جديدة. لذلك أناشد بإلحاح جميع الأطراف المعنية أن تضع نهاية لمارسة تعرض للخطر أرواح السكان المحليين والموظفين الدوليين المدنيين والعسكريين وتعنف البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً.

٥٦ - وكما قلت مراراً وتكراراً في تقارير سابقة، لا يستطيع إقرار السلام سوى الطرفين المعنيين، ويجب أن يتم ذلك عن طريق الحوار والتساهل المتبادل. وانعدام التقدم في هذا المضمار في الوقت الحالي يدعو إلى الشك في مدى جديتهما في البحث عن السلام. كذلك لا يرجح أن تأتي التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتحسين الأوضاع في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح بنتيجة فعالة ما لم يبد الطرفان الإرادة اللازمة للتعاون. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الوضع المالي للمنظمة لا يسمح لي بمواصلة طلب موارد من أجل صنع السلام وحفظ السلام في الحالات التي يكون فيها احتمال إحراز التقدم ضئيلاً.

٥٧ - وعلى أمل أن يكون لا يزال من الممكن إقناع الطرفين بالعمل على إعادة تنشيط عملية السلام، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقببي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولكن بما أن ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستنتهي في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن من الواجب أن يخضع تمديد ولاية البعثة لاستعراض مبكر من قبل المجلس إذا ما اتخذت قرارات بتغيير ولاية تلك القوة. وسوف أطلع مجلس الأمن بالطبع على التطورات التي تحدث في هذا الصدد.

٥٨ - وختاماً، أود انتهاء هذه الفرصة لأنتوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونز، ونائبه رئيس بعثة مراقببي الأمم المتحدة في جورجيا، السيدة ليفيو بوتا، ورئيس المراقبين العسكريين، اللواء بير كولستروم، وإلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الخاضعين لقيادتهم، لتقديرهم المتواصل ومثابرتهم في ظروف شاقة في أداء المهام التي أنطهتم بها مجلس الأمن.

مرفق

تكوين بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا
في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

البلد	المرأقبون	ال العسكريون
الاتحاد الروسي	٢	
الأردن	٨	
ألبانيا	١	
ألمانيا	٩	
إندونيسيا	٦	
أوروغواي	٢	
باكستان	٨	
بنغلاديش	١١	
بولندا	٥	
تركيا	٥	
الجمهورية التشيكية	٥	
جمهورية كوريا	٦	
الدانمرك	٥	
السويد	(١) + ٥	
سويسرا	٥	
فرنسا	٥	
كوبا	٤	
مصر	٥	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٠	
النمسا	٤	
هنغاريا	٧	
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	
اليونان	٣	
المجموع	١٢٥	

(أ) قد يختلف انتشار المراقبين العسكريين بسبب عمليات التناوب.



وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

聯絡觀察團部署情形

**DÉPLOIEMENT DE LA MONUG
РАЗБЕРТЫВАНИЕ МООННГ
DESPLIEGUE DE LA UNOMIG**

R U S S I A N F E D E R A T I O N

